

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/826*
S/23307*
31 December 1991
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة  مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
البند ١٣٥ من جدول الأعمال

مجلس الأمن
السنة السادسة والاربعون

التدابير الرامية الى منع الارهاب الدولي الذي يعرض للخطر أرواحا بشرية بريئة أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية ، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الارهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس على التضحية بأرواح بشرية ، بما فيها أرواحهم هم ، محاولين بذلك إحداث تغييرات جذرية

رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق ما يلي :

(أ) نص بيان أدلى به النائب العام لاسكتلندا في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، يتعلق بالتحقيق فيما حدث من تدمير طائرة تابعة لشركة "بان آم" للخطوط

---

* أعيد اصدار هذه الرسالة بناء على طلب البعثة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة .

الجوية فوق اسكتلندا في ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ والذي بلغت خسائره في الارواح ٢٧٠ (المرفق الاول) ؛

(ب) نص البيان الذي أدلى به وزير الخارجية بشأن المسألة في مجلس البرلمان البريطاني في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (المرفق الثاني) ؛

(ج) نص بيان أصدرته الحكومة البريطانية في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ (المرفق الثالث) .

وسأغدو ممتنا لو اتخذتم اللازم نحو تعميم هذه الرسالة ومرفقاتها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في اطار البند ١٢٥ من جدول الاعمال ، ومن وثائق مجلس الامن .

(توقيع) د. هـ . أ. هاناي

المرفق الأول

إعلان من النائب العام لاسكتلندا
صادر في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

لايزال التحقيق في حادث "لوكربي" جاريا منذ ما يقرب من ثلاث سنوات . وفي الشهور الأخيرة ما فتئ فريق التحقيق في حادث "لوكربي" برئاسة السيد جورج إسّون ، رئيس شرطة مقاطعة "دمفريس وغاللوواي" ، وكبير المراقبين ستيوارت هندرسون ضابط التحقيق الأقدم ، يقدم التقارير الى المدعي العام للمقاطعة بشأن نتائج التحقيق .

وبالتشاور مع وزير العدل في الولايات المتحدة انتهيت الى أنه توجد أدلة كافية لتبرير التقدم الى المحكمة بطلب الحصول على أمرين بالقبض على الفرديين المسميين . وقد أصدرت تعليماتي الى المدعي العام لمقاطعة دمفريس بتقديم الطلبات اللازمة الى مفوض الأمن والتنفيذ ، وبالأمس حصل السيد ماكدوغال منه على سند أمري القبض على مواطنين ليبيين بتهمة التآمر والقتل والإخلال بقانون الطيران لعام ١٩٨٢ .

والمتهمان هما عبد الباسط علي محمد المجراحي ، والأمين خليفة فهيمه .

ويُدّعى أن المجراحي ضابط أقدم في جهاز المخابرات الليبية ، كان يشغل وظيفة في الخطوط الجوية الليبية ويعمل كمدير لمركز الدراسات الاستراتيجية في طرابلس في وقت ارتكاب هذه الجرائم .

ويُدّعى أن فهيمه كان أيضا ضابطا في جهاز المخابرات الليبية ، وكان يشغل وظيفة مسؤول محطة في شركة الخطوط الجوية العربية الليبية في مالطة .

والتهمة الأولى في العريضة هي أنه فيما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفي الأماكن التي كان يشغلها المجراحي وجهاز المخابرات الليبية في طرابلس ، ليبيا ، وفي منطقة لتدريب القوات الخاصة ، سبهه ، ليبيا ، وفي الأماكن التي كانت تشغلها شركة ميبو المحدودة في فندق "نوفابارك" ، زيوريخ ، سويسرا ، وفي فندق "هوليداي إن" ، والمركز الثقافي الليبي ، وكلاهما في سليما ، مالطة ، وفي المنزل الذي كان يشغله فهيمه في ٣ ساحة سانت جونز ، موستا ، مالطة ، وفي مطار لوقا ، مالطة ، وفي المكتب الشعبي الليبي ، برلين الشرقية ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، وفي أماكن أخرى في ليبيا ومالطة وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية الديمقراطية الألمانية .

ولما كان المتهمان عضوين في جهاز المخابرات الليبية ، وبخاصة المجراحي بصفته رئيسا لأمن شركة الخطوط الجوية العربية الليبية وبعد ذلك مديرا لمركز الدراسات الاستراتيجية ، طرابلس ، ليبيا ، وفهيمه بصفته مدير محطة شركة الخطوط الجوية العربية الليبية في مالطة .

فقد تآمر المتهمان معا ومع آخرين لتحقيق مآرب جهاز المخابرات الليبية بوسائل إجرامية ، هي ارتكاب أعمال إرهابية موجهة ضد رعايا ومصالح بلدان أخرى ولاسيما تدمير طائرة ركاب مدنية وقتل ركابها .

ووفقا للمؤامرة ، وبينما كان المتهمان يعملان بالتنسيق فيما بينهما ومع آخرين

(أ) فيما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، في الأماكن التي كانت تشغلها شركة ميبو المحدودة ، في زيوريخ ، وفي أماكن عمل جهاز المخابرات الليبية ، في طرابلس ، وفي المكتب الشعبي الليبي ، برلين الشرقية ، وفي أماكن أخرى ، طلبا شراء عشرين جهاز توقيت الكتروني قادرة على تفجير المتفجرات ، وتسببا في صنعها وحصلا عليها من شركة ميبو المحدودة ؛

(ب) فيما بين ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ و ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٦ في منطقة تدريب القوات الخاصة في سبهه ، ليبيا تسببا في اختبار فاعلية أجهزة التوقيت مقترنة بالمتفجرات ؛

(ج) فيما بين ٣٠ آذار/مارس ١٩٨٦ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، داخل مكاتب شركة الخطوط الجوية العربية الليبية في مطار لوقا ، مالطة ، وفي المركز الثقافي الليبي المذكور ، في سليما ، وفي أماكن أخرى في مالطة ، كانت توجد في حوزتهما وتحت سيطرتهما كمية من المتفجرات البلاستيكية العالية الأداء ؛

(د) وفيما بين ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٧ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وفي الاماكن التي كانت تشغلها شركة "ميبو" المحدودة في زيوريخ ، أنشأ الإثنان عملا تجاريا مزعوما وأداراه تحت اسم "أبه" ، وكان هذا العمل التجاري بمثابة غطاء للعمليات التي يقوم بها جهاز المخابرات الليبية ؛

(هـ) وفي ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٨ في مطار دكار بالسنغال تسبب الإثنان في إدخال أحد أجهزة التوقيت هذه مقترنا بمكونات جهاز متفجر مبتسر ، بما في ذلك كمية من المتفجرات البلاستيكية العالية الاداء وسلاح ناري مع ذخيرته ، الى السنغال لأغراض إرهابية ؛

(و) وفيما بين ١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ و ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أنشأ الإثنان عملا تجاريا مزعوما في شارع مجمع القربان المقدس بمالطة وأداراه تحت اسم "شركة ميد تورز للخدمات السياحية" ، وذلك كغطاء لعمليات جهاز المخابرات الليبية ؛

(ز) وفيما بين ١ و ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، في الاماكن التي كانت تشغلها شركة "ميبو" المحدودة في زيوريخ ، وفي الاماكن التي كان يشغلها المجراحي وجهاز المخابرات الليبية ، في طرابلس ، وفي أماكن أخرى في سويسرا وليبيا ، طلب الإثنان شراء ٤٠ جهازا آخر من أجهزة التوقيت هذه من شركة 'ميبو' المحدودة وحاولا استلامها ؛

(ح) وفيما بين ١ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في مطار لوقا بمالطة أو في مكان آخر في مالطة حصل الإثنان بصورة غير مشروعة على بطاقات تمييز حقائب السفر بالطائرة ؛

(ط) وفي ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ وفي مبنى المتجر المعروف باسم "ميريز هاوس" في شارع تاور في سليما ، بمالطة اشترى الإثنان كمية من الملابس بالإضافة الى مظلة ؛

(ي) وفي ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في مطار لوقا بمالطة دخل المجراحي مالطة مستخدما جواز سفر باسم مزيف هو أحمد خليفة عبد الصمد ، وتسببا في إدخال حقيبة الى مالطة ؛

(ك) وفي ٢٠ و ٢١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ أقام المجراحي في فندق "هوليداي إن" في سليما بمالطة مستخدما الإسم المزيف أحمد خليفة عبد الصمد ؛

(ل) وفي ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ في مطار لوقا وضع الإثنان ، أو تسببا في وضع ، الحقيبة أو حقيبة مشابهة على متن طائرة تقوم برحلة تابعة لطيران مالطة رقمها KM180 متوجهة الى مطار فرانكفورت في جمهورية المانيا الاتحادية وكانت الحقيبة تحتوي على ملابس ومظلة وجهاز متفجر مبتسر يتضمن متفجرات بلاستيكية عالية الأداء مخفاة في جهاز راديو مسجل لشرائط الكاسيت ، ومبرمج بحيث ينفجر بواسطة أحد أجهزة التوقيت الالكترونية . وكانا قبل ذلك قد وضعا أوتسببا في وضع بطاقة تمييز على الحقيبة بحيث تُحمل بالطائرة من فرانكفورت عن طريق مطار هيثرو بلندن ، الى مطار جون ف. كينيدي بنيويورك .

وهكذا تم حمل الحقيبة الى مطار فرانكفورت ومن ثم نقلت الى متن طائرة شركة 'بان آم' العالمية (الرحلة PA103A) وحملت الى مطار هيثرو بلندن حيث وضعت على متن طائرة شركة بان أمريكان العالمية (الرحلة PA103) المتوجهة الى مطار جون ف. كينيدي بنيويورك .

وقد اشتعل الجهاز المتفجر المبتسر وانفجر على متن الطائرة ، الرحلة PA103 ، أثناء طيرانها قرب بلدة "لوكربي" مما أدى الى تدمير الطائرة واصطدام حطامها بالارض ومقتل ٢٥٩ شخصا من ركاب وأفراد الطاقم و ١١ شخصا من سكان "لوكربي" ، وبذلك ارتكب الإثنان جريمة القتل بحق هؤلاء الناس .

أما التهمة البديلة الثانية فهي جريمة القتل على أساس أكثر تقييدا .

وأما التهمة البديلة الثالثة فهي أنهما أثناء كونهما من أفراد جهاز المخابرات الليبية ، وقد اتخذا ، بالتنسيق مع آخرين ، هدفا إجراميا يتمثل في تدمير طائرة ركاب مدنية وقتل ركابها ، وبعد أن تمكنا من حيازة أجهزة توقيت الكترونية واختبار فاعليتها ، وفي الوقت الذي كانت توجد في حيازتهما وتحت سيطرتهما كمية من المتفجرات البلاستيكية العالية الاداء قاما بصورة غير قانونية ومتعمدة ، وفيما بين التواريخ وفي الأماكن وبالطرق المذكورة في التهمة الثانية ، بشكل غير قانوني ومتعمد بتدمير الطائرة أثناء طيرانها وارتكبا على متنها أثناء طيرانها أعمال العنف التي كان من المرجح أن تعرض سلامة الطائرة للخطر وقد أدت

بالفعل الى ذلك ، وبذلك فقد ارتكبا جريمة قتل أولئك الأشخاص الـ ٢٧٠ : بما يتعارض مع المادة ٢ (١) و (٥) من قانون أمن الطيران لعام ١٩٨٢ .

ويعتقد أن المتهمين موجودان في ليبيا . وسيعمم أمرا القبض عليهما عن طريق الشرطة الجنائية الدولية ، غير أنه يعتبر من غير المرجح أن يتم القبض عليهما بالطريقة العادية . وقد طولبت ليبيا بتسليم الإثنين لمحاكمتهما .

وفي واشنطن يقوم وزير العدل حاليا بإصدار إعلان في نفس الوقت ، وذلك استنادا الى صدور قرار اتهام عن هيئة محلفين تحقيقية في واشنطن . وقد وضعت صيغتا قرار الاتهام الصادر في الولايات المتحدة والعريضة الاسكتلندية بالتشاور التام بين الجهتين . وتفسّر الاختلافات بين قرار الاتهام والعريضة الفروق بين النظاميين القانونيين والإجراءات القانونية للبلدين . وأود أن أوضح أننا على اتفاق تام حول الاتهامات . فالإتهامات متطابقة من حيث الأساس وهي تتصل بالشخصين المتهمين ذاتهما .

على أن هذا لا يعني انتهاء التحقيق الذي تقوم به الشرطة مع أنه يشكل بوضوح أهم تطور أعلن حتى اليوم في هذا التحقيق الجنائي الفريد من نوعه . وأود أن أشيد بالعمل البارز والالتزام المستمر من جانب كثير من رجال الشرطة وأجهزتها ، لا في هذا البلد فحسب بل وفي جميع أنحاء العالم ، في جهودهم المتسمة بالتصميم على إزالة غموض هذه الجريمة .

وأود أن أذكر بصورة خاصة العمل الإستثنائي الذي قام به علماء الطب الشرعي وغيرهم من الاختصاصيين .

وإنني مازلت ملتزما بإيصال هذه المسألة الى نهايتها السليمة في المحكمة سواء تم ذلك في هذا البلد أو في الولايات المتحدة .

وأجد لزاما عليّ أن أذكّر وسائط الإعلام أنه لاغراض قانون انتهاك حرمة المحكمة لعام ١٩٨١ فإن الإجراءات القضائية قد بدأت عندما أصدر مفوض الأمن والتنفيذ أمري القبض . ولا يمكن لرئيس الشرطة أو لي أن نعلق على الأدلة التي تقوم عليها هذه الاتهامات ولن نقوم بذلك .

المرفق الثاني

بيان أدلى به وزير الخارجية الرايت أونرابل دوغلاس هيرد
في مجلس العموم في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

السيد رئيس المجلس ،

اسمحوا لي أن أدلي ببيان بشأن نتيجة التحقيق في حادث لوكربي وما ترتب عليها من آثار .

فقد أعلن اليوم صديقي النبيل المحترم النائب العام عن إصدار أمري قبض على اثنين من ضباط المخابرات الليبية ، وجّه ضدهما المدعي العام للمقاطعة ، استنادا الى الادلة المتوفرة ، اتهامات يدعي فيها تورطهما في تدمير طائرة "بان آم" ، الرحلة ١٠٣ ، في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد اتخذت السلطات الامريكية اجراء مماثلا .

ففي لوكربي لقي ٢٧٠ شخصا مصرعهم ، منهم ٦٦ بريطانيا . وقد عانى أقرباء وأصدقاء هؤلاء الضحايا ، ولايزالون يعانون آلاما وأحزانا عميقة . واليوم يُنعم مجلس العموم النظر في قضيتهم .

السيد رئيس المجلس ، كما ذكر النائب العام ، فإنه يُطلب حاليا من السلطات الليبية تسليم المتهمين بغية تقديمهما للمحاكمة . وإنني أكرر هذا الطلب بالنيابة عن الحكومة بأسرها . وإني لعلى يقين بأن المجلس سيوافق عليه دون أي تحفظ .

والاتهامات الموجهة الى المسؤولين الليبيين هي من أخطر الاتهامات الممكنة . وكما يوضح أمرا القبض اللذان سيعلنهما النائب العام تدعي الاتهامات أن الشخصين قاما بعملهما كجزء من مؤامرة تستهدف تحقيق مآرب جهاز المخابرات الليبية بوسائل اجرامية ، وأن هذه الوسائل هي أعمال إرهابية . لقد كان هذا العمل جريمة قتل جماعي ، شاركت فيها ، حسب الادعاء ، أجهزة تابعة لحكومة دولة . وقد اتُهم المسؤولون الليبيون بهذه الجريمة ليس في اسكتلندا وأمريكا فحسب وإنما في فرنسا أيضا حيث صدرت أوامر في ٣٠ تشرين الأول/اكتوبر بتهمة تدمير طائرة UTA ، الرحلة ٧٧٢ في أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ . ونحن نجري مشاورات مع الولايات المتحدة والحكومات الصديقة

الاخرى التي فَقَد كثير منها رعايا في حادث طائرة 'بان آم' ، الرحلة ١٠٣ ، وذلك بشان الخطوات المقبلة .

وأنا أعلم أن التحقيق لم يتكشف عن أي دليل يدعم ما يقال عن اشتراك بلدان أخرى . وهذه المسألة لا تؤثر بالتالي على علاقاتنا مع البلدان الاخرى في المنطقة .

واسمحوا لي أن أوجه الثناء لكل من أفضى عملهم بلا كلل تحت اشراف النائب العام طوال ما يقرب من ثلاث سنوات الى هذه النتيجة المدهشة . وأثني على وجه الخصوص على عمل شرطة الضابطة العدلية في مقاطعة دمفريس وغالوواي ، ولكل من ساعد في أنحاء كثيرة من العالم في جمع الأدلة والمعلومات . والحكومة ممتنة لكل ما قدم من مساعدات للتحقيق في بلدان كثيرة .

ونتوقع من ليبيا أن تستجيب على نحو كامل لطلبنا بتسليم المتهمين . وهذا أدنى ما يقتضيه تحقيق مصالح العدالة . فهذا العمل الشيطاني الشرير لا يمكن التغاضي عنه أو تجاهله .

المرفق الثالث

بيان أصدرته الحكومة البريطانية
في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١

بعد إصدار أمري قبض ضد مسؤولين ليبيين لاشتراكهما في حادث لوكربي الوحشي ، طلبت الحكومة من ليبيا تسليم المتهمَيْن لمحاكمتهما . ولم تتلق حتى الآن ردا مُرضيا من السلطات الليبية .

وقد أعلنت الحكومتان البريطانية والامريكية اليوم أنه يجب على حكومة ليبيا :

- أن تُسلّم جميع المتهمين بارتكاب الجريمة لتقديمهم للمحاكمة ، وأن تقبل المسؤولية الكاملة عن أعمال المسؤولين الليبيين .

- أن تكشف النقاب عن جميع ما تعرفه عن هذه الجريمة ، بما في ذلك أسماء جميع المسؤولين عنها ، وأن تتيح على نحو كامل امكانية الوصول الى جميع الشهود ، والوثائق وسائر الادلة المادية بما في ذلك جميع أجهزة التوقيت المتبقية .

- أن تدفع التعويضات المناسبة .

ونحن نبلغ طلباتنا الى ليبيا عن طريق سلطات ايطاليا ، بوصفها الدولة التي تقوم برعاية مصالحنا . ونتوقع من ليبيا أن تمتثل لذلك على الفور وبصورة كاملة .
